

## التغير المناخي والبيئة» تناقش توظيف التمويل الأخضر»



«دبي: الخليج»

استضافت وزارة التغير المناخي والبيئة أمس جلسة خاصة، ناقشت سبل توظيف التمويل الأخضر في إطار مبادرة «الحوار الوطني حول الطموح المناخي» لتسريع جهود الدولة نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

ويأتي هذا الحدث في إطار العمل على تعزيز العمل المناخي الوطني في ظل عام الاستدامة واستضافة الإمارات لمؤتمر بنهاية العام الجاري COP28 الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

حضر الجلسة مريم بنت محمد المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة. وتضمنت مشاركة 100 ممثل من قطاعات البنوك والتأمين والاستثمار والخدمات المالية والاستشارات، وممثلين عن عدة وزارات.

وأكدت المهيري خلال الجلسة أهمية التعاون بين جميع الأطراف المعنية لرفع سقف طموحات التمويل المناخي، والذي يشكل مساراً حاسماً لتحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ، وكونه أحد موضوعات النقاش الرئيسية خلال مؤتمر

وسلّطت الجلسة الضوء على أهمية الأدوات والمنتجات والخدمات المالية المبتكرة في تعزيز الاستدامة COP28. والمرونة وتمكين الدولة من تحقيق أهدافها المناخية والبيئية

رفع سقف الطموح والعمل الجماعي للتخفيف من COP28 وقالت: «من أهم مرتكزات رؤية الدولة لمؤتمر الأطراف تداعيات التغير المناخي، والتكيف معها، ومعالجة الخسائر والأضرار، وتمويل العمل المناخي. وترى الإمارات في توسيع نطاق التمويل المناخي أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التحول المنشود على مستوى المنظومة، وذلك بعقد شراكات». «قوية تدعم مسار الدولة نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050

وأضافت: «لا بد من مشاركة جميع القطاعات في مواجهة هذا التحدي، خصوصاً وأن استثمارات التمويل الأخضر ما زالت رهينة بعض التصورات القائمة بشأن مخاطرها ومنها العائدات على الاستثمار طويلة المدى نسبياً. ولا بد من تغيير هذه التصورات، وقد أثبتت دولة الإمارات للعالم أن الاستثمار في المشاريع الخضراء ليس إلا استثماراً في صنع مستقبلنا».

وأكدت المهيري أهمية التمويل الأخضر في دفع عجلة النمو المستدام، مستشهدةً بنجاحات دولة الإمارات في مشاريع الطاقة النظيفة، وأهمها مدينة مصدر ومحطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية، ونوّعت بالتمويل الأخضر الكبير الذي حصلت عليه شركة الاتحاد للقطارات، والذي يتوقع أن يغير وجه قطاع النقل في الإمارات ويقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يصل إلى 2.2 مليون طن سنوياً. ركزت الجلسة الخاصة على المخاطر المناخية ودراسة آثارها وعلى خفض الانبعاثات الكربونية في المشاريع الاستثمارية للمؤسسات المالية. وسلط المشاركون الضوء على ثغرات التمويل المناخي لإزالة الكربون مع تشجيع أصحاب المصلحة، ولا سيما المؤسسات المالية في القطاع الخاص، على تسريع التمويل الأخضر لدعم رؤية الدولة في بناء اقتصاد مستدام

شملت قائمة المتحدثين في الجلسة، ألكسندروس سيفيريس وجيريش نارولا من شركة إنتركونتيننتال إكستشينج، وشارجيل بشير من مجموعة بنك أبوظبي الأول، وزوي نايت من بنك «إتش إس بي سي»، وفصيل الشمري من بنك المشرق، وأوليفر فيليبس من بنك ستاندرد تشارتر. وتناول الحوار موضوعات عدة، ومنها: مقدمة حول المخاطر المناخية للمؤسسات المالية – كيفية احتساب الانبعاثات، وإعداد التقارير بشأن المخاطر المناخية – كيفية استخدام المقاييس والأدوات للإبلاغ وفق الأطر الرئيسية، واستشراف المخاطر المناخية – كيفية استكشاف الأهداف لإزالة الكربون من الاستثمارات وتحقيق الأهداف المرحلية، وناقشت المؤسسات المالية أبرز تحديات المناخ والاستدامة على المدى القصير إلى المتوسط، بالإضافة إلى تقييم مسار تنفيذ أهداف الحياد المناخي